



المحامي ناصر الكربوي



د.عبدالعزیز الجمعي



د.تركی العازمي



د.حسن جوهر



الزميل عدنان الراشد ود.حسن جوهر ود.تركی العازمي ود.عبدالعزیز الجمعي والمحامي ناصر الكربوي وفهد المطوع ومشاري العلوش (إسماء أبو عطية)

شدوا على ضرورة أن يؤصل القيم الاجتماعية ويعزز جودة المحتوى الإعلامي ندوة «الصحافيين»: تنظيم العمل الإلكتروني ضرورة مع الاستعانة بآراء الشباب والحفاظ على الحريات

بالدستور بعد كان لم يكن، وشدد على ضرورة الاستئناس برأي الشباب لأنهم الشريحة المعنية بهذا الأمر، بالإضافة إلى استشارة القانونيين قبل عرضه على مجلس الأمة، مشدد على أهمية توافق الجميع ليخرج بشكل يخدم الإعلام الهادف.

يتوافق عليه الجميع

إلى ذلك، قال د.عبدالعزیز الجمعي الباحث في الشؤون الإعلامية أن موضوع الندوة هو حديث الشارع، لافتاً إلى أن ثمة تيارات أحدها مؤيد من أجل التنظيم وآخر معارض مخافة الحد من الحرية بينما ثمة تيار ثالث يقف في المنتصف ويرى أن القانون ضرورة لكن مشروع القانون الحالي يحتاج إلى بعض التعديلات، وحتى الآن لا نعلم إذا كان ما لدينا المسودة الحقيقية أم لا، وقال إن التناقض في الآراء هو الأثر للموضوع في سبيل الوصول لصياغة قانون يوافق عليه الجميع بشكل يعكس طبيعة أهل الكويت الذين دائماً ما يتوافقون.

وقال: أؤيد صياغة قانون يتوافق عليه الجميع ولا يتعارض مع الدستور ولا ينتهك حقوق الإنسان، لافتاً إلى انتشار ظاهرة السب والابتزاز وأحياناً ما تصل إلى التعدي على الذات الإلهية ورموز الدولة، وشدد على أن قانوناً كهذا سيكون مفيداً لدعم العمل الإعلامي الهادف وتاصيل القيم الاجتماعية والأخلاقية وضبط السلوك وتعزيز جودة المحتوى الإعلامي، مطالباً بطرح مسودة القانون للنقاش الإعلامي.

أصحاب الاختصاص

من جانبه، قال المحامي ناصر الكربويين أن فئة كبيرة تستخدم الإعلام الإلكتروني من بينها الأحداث، متسائلاً «هل تحدث هذا القانون عن الأحداث؟»، وقال «أنا مع القانون لكن لا بد من استشارة أصحاب الاختصاص لمعرفة سلبيات وإيجابيات القانون، مشدداً على ضرورة التوافق بين حرية الرأي والمصلحة العامة بحيث لا تضيق الخناق على المجتمع وفي نفس الوقت نضمن له حياة كريمة»، وأردف «لا أحد يختلف على إصدار تشريعات لكن يجب أن تكون تطوراً صحيحاً وليس في إطار الفكر المكتبي، مؤكداً على أهمية وجود قانون تتوافق عليه الآراء ولا يتعارض مع مواد الدستور ويضمن عدم المساس بالحريات».

بدوره، قال فهد المطوع رئيس تحرير صوت الكويت إن مسودة مشروع قانون النشر الإلكتروني المسببة توضح أن هذا القانون فضفاض، مشدداً على أن عدم مراعاة الأمور الدستورية في مشروع هذا القانون يعني انتهاك الحرية، لافتاً إلى أن الحرية مطلوبة لكن ضمن قوانين وأسس تضعها الدولة، مشدداً على ضرورة تشريع القانون بما لا يتعارض مع الدستور ولا يمس الحريات، موضحاً أنه مع القانون لأغراض تنظيمية شأنه شأن أي قانون آخر.

من جانبه، قال ناشر صحيفة حديث الإلكترونية مشاري العلوش: إننا نحتاج إلى قانون ينظم ولا يقيد، يخدم العمل الإعلامي، مشدداً على أهمية وجود منظومة تنظم العلاقة داخل وسائل الإعلام المختلفة، مبيناً أن القانون سيغطي استخدام وسائل التواصل الاجتماعي للأخبار، معتبراً أن القانون ضرورة لتنظيم النشر الإلكتروني وفقاً للدستور.



الزميل مشاري العلوش

بحاجة لطرح هادف وهادئ يقدم للمشروع حتى يستفيد من المقترحات المقدمة له، موضحاً أن هذه الندوة تأتي لإثراء النقاش حول قانون النشر الإلكتروني المرتقب وأن المشاركين في الندوة من المختصين في هذا المجال بين أساتذة أكاديميين وإعلاميين وقانونيين وناشري صحف إلكترونية لطرح القانون المرتقب على طاولة النقاش.

مراعاة المواد الدستورية

من جانبه، قال النائب السابق د.حسن جوهر إن لديه انتقادات كبيرة لمشروع القانون الذي يتم تناوله، لافتاً إلى تلقيه رسالة من أحد أعضاء اللجنة التي تعد مشروع القانون فإفادها ما يتم تناوله ليس هو مشروع القانون، وبين أن الإعلام الإلكتروني هو مجال الشباب ليس فقط في الكويت وإنما في العالم كله، مطالباً بالأخذ في الاعتبار مسألة الحساس والرغبة في التعبير عن الرأي، وشدد جوهر على أنه مع تنظيم الإعلام الإلكتروني لمعالجة بعض الأمور، لكنه أكد على ضرورة مراعاة المواد الدستورية عند كتابة هذا القانون، وأشار في حديثه إلى تصريح سابق لوزير الإعلام الشيخ سلمان الحمود بأن مسودة مشروع قانون تنظيم النشر الإلكتروني التي تم تسريبها مؤخراً ليست المشروع وليست نهائية، لافتاً إلى أننا مازلنا بانتظار المسودة النهائية، غير أنه أردف قائلاً «أتمنى أن يراعي المشروع في مواد الحريات العامة وحرية الصحافة»، وتابع: «لم أر شيئاً جديداً في مشروع القانون، المتداول، فتحسن لدينا قوانين الجزاء والمطبوعات والنشر وأمن الدولة فلماذا التزايد في التشريع، وأردف «ما الغرض من هذا القانون إذا كانت هناك قوانين سابقة تغطي ما يود تغطيته».

وقال جوهر: «وجدت أن الغرض من هذا القانون التقيد بسبب الغرامات وأنا أتحدث عن مبلغ 10 آلاف دينار لمن يريد إنشاء موقع إخباري أو إعلامي هو مبلغ غير مقبول خاصة أننا نتحدث عن أن أغلب المشاركين من فئة الشباب ويجب تخفيضها»، وشدد على أن الاحتقان الذي نعاني منه ووصل لحد الخصومة السياسية يأتي من خلال حسابات مواقع التواصل الاجتماعي التي تحوي السب والفتنة وكان من باب أولى أن يشملها مشروع القانون، وذكر أننا نعاني في الكويت مشكلة تطبيق القانون.

الاستعانة برأي الشباب

بدوره، قال الكاتب د.تركی العازمي إن ثمة علاقة بين الإعلام وعلم القيادة الأخلاقية، مشيراً إلى أن القيادة هو من يصنع الثقافة، وتابع «خروج القانون دون أن يكون مواكبا للتطلعات للمزيد من الحرية تعد إشكالية، وهناك أمور ثقافية لم تتم تغطيتها في مشروع هذا القانون»، وطالب بضرورة التمسك بالشفافية في إعداد مشروع هذا القانون، لافتاً إلى أن أي قانون لا يلزم



فهد المطوع

هالة عمران

أجمع المشاركون في ندوة قانون النشر الإلكتروني على ضرورة إقرار قانون النشر الإلكتروني، لافتين إلى ضرورة مراعاة المواد الدستورية التي تكفل الحريات، موضحين أن مشروع القانون الذي تسربت مسودته يفقد تنظيم الحسابات الشخصية في مواقع التواصل الاجتماعي، جاء ذلك في الندوة التي عقدت في مقر جمعية الصحافيين وأدارها أمين سر الجمعية عدنان الراشد وجاءت بعنوان «قانون النشر الإلكتروني بين التنظيم والحريات، مساء أمس الأول بمشاركة كل من النائب السابق د.حسن جوهر والكاتب الصحافي د.تركی العازمي والباحث بالشؤون الإعلامية د.عبدالعزیز الجمعي والمحامي ناصر الكربويين ورئيس تحرير صوت الكويت الإلكترونية فهد المطوع ورئيس تحرير جريدة حديث الإلكترونية مشاري العلوش، وتطرق المتحدثون إلى مناقشة قانون النشر الإلكتروني المرتقب والتحديات الإعلامية في ظل الثورة التكنولوجية الهائلة، على أن يكون القانون مواكبا للتطلعات مع تغطية بعض الجوانب الثقافية في مشروع القانون، مشددين على ضرورة الاستعانة برأي الشباب والقانونيين قبل عرضه على المجلس، واتفق المشاركون على أهمية صياغة القانون بما يتوافق عليه الجميع ولا ينتهك الحريات العامة، واتفقوا على أن القانون سيكون مفيداً للعمل الإعلامي وتاصيل القيم الاجتماعية وضبط السلوك وتعزيز جودة المحتوى الإعلامي إذا ما تم تطبيقه بشكل صحيح.

جوهري: مواقع التواصل الاجتماعي

أوصلتنا إلى حد

الخصومة السياسية

الراشد: الندوة

تأتي لإثراء النقاش

حول قانون النشر الإلكتروني

المرتقب

العازمي: التمسك

بالشفافية في

إعداد مشروع

القانون واستشارة

القانونيين

جانب من الحضور

جانب من الحضور

جانب من الحضور

جانب من الحضور

جانب من الحضور

جانب من الحضور

جانب من الحضور

جانب من الحضور

جانب من الحضور

جانب من الحضور

جانب من الحضور

جانب من الحضور

جانب من الحضور

جانب من الحضور

جانب من الحضور

جانب من الحضور

جانب من الحضور

جانب من الحضور

جانب من الحضور

جانب من الحضور

جانب من الحضور

جانب من الحضور

جانب من الحضور

جانب من الحضور

جانب من الحضور

جانب من الحضور

جانب من الحضور

جانب من الحضور

جانب من الحضور

جانب من الحضور

جانب من الحضور

جانب من الحضور

جانب من الحضور

جانب من الحضور

جانب من الحضور

جانب من الحضور

جانب من الحضور

جانب من الحضور

جانب من الحضور

جانب من الحضور

جانب من الحضور

جانب من الحضور

جانب من الحضور

جانب من الحضور

جانب من الحضور

جانب من الحضور

جانب من الحضور

جانب من الحضور



الزميل ذعار الرشيدى وعدد من الحضور

تدعو الشركة الكويتية لنفط الخليج وشركة شيفرون العربية السعودية جميع المواطنين والمقيمين التعاون في مشروع المسح الزلزالي في منطقة الوفرة الزراعية ومدينة صباح الأحمد السكنية من خلال تسهيل مهام العمل إلى حين الإنتهاء من هذا المشروع الوطني والحيوي.

Kuwait Gulf Oil Company & Saudi Arabian Chevron Company appeal to all citizens and residents to cooperate with the Seismic Survey Project in Wafra agricultural area and Sabah Al-Ahmad City by permitting execution of the work tasks until the completion of this vital national project.

الخير بين يديك

يمكنكم التبرع عن طريق تطبيق بيت الزكاة على الهواتف الذكية

تطمئن ولا تحاتي

بكل سهولة تلقانا

هيئة حكومية مستقلة
INDEPENDENT GOVT. AUTHORITY

مركز الاتصال 175
www.zakat.org.kw